الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.20

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(ب) الأعمال التجارية والتنمية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

مشروع القرار A/C.2/52/L.5: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

١ - **السيد كاماندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/52/L.5.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/52/L.8: تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

٢ - **السيد مواكابوغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/52/L.8.

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروع القرار A/C.2/52/L.4: التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية

٣ - **السيد مواكابوغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/52/L.4.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

مشروع القرار A/C.2/52/L.6: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

٤ - **السيد قايد** (اليمن): قدم مشروع القرار A/C.2/52/L.6 بالنيابة عن المشاركين معه في تقديمه الذين انضمت إليهم الجزائر؛ وأشار إلى أنه يجب استبدال كلمة "peoples" (شعوب) الواردة في الفقرة الثانية من النص الإنكليزي بكلمة "people" (شعب).

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (A/52/139 و A/52/284 و A/52/347 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/460 و A/52/480)

(أ) التعاون في مجال التنمية الصناعية

٥ - **السيد يوميكيلا** (مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قدم تقرير الأمين العام A/52/480 بالنيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووجه النظر إلى أنه على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها البلدان الأفريقية في السنوات الماضية، فمازالت الصناعة الأفريقية راكدة لدرجة لا تقتصر فقط على تهديد القارة بالتوقف عن التصنيع، بل تتعدى ذلك لتهددها بوضعها على هامش الاقتصاد العالمي. ونظرا لجسامة العوائق التي تواجهها الصناعة الأفريقية لا بد من منح القطاع الخاص وسائل تحفيز التنمية الصناعية عن طريق تعزيز برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا وتحديد أنشطته بصورة أفضل.

٦ - وذكر المتكلم أن اليونيدو تبذل بالتالي قصارى جهدها لتسهيل تعزيز مؤسسات القطاع الخاص الذي تقوم بتوفير التدريب والدعم له، وبتنظيم محافل مخصصة للاستثمار، وتشجيع تقنيات الانتاج التي تسبب قدرا منخفضا من التلوث، وزيادة التعريف بمعايير الـ ISO 9000 و ISO 1400 واعتمادها بصورة أوسع، وتشجيع تحسين معالجة المنتجات الغذائية. وأما عن الاتحاد الأوروبي للزراعة فقد أجرى عدة دراسات قطاعية ونظم للقطاع الخاص سلسلة من التظاهرات لدعم التنمية الصناعية.

٧ - وأضاف أن اليونيدو تخصص لبرنامج العقد الثاني منذ بدء تنفيذه ما يقرب من ١٠ ملايين دولار في كل ميزانية لفترة السنتين، كما أنها طبقت بنجاح صيغة رؤوس الأموال الأولية. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٩٤/٥٠ حرصت المنظمة والاتحاد الأوروبي للزراعة أولا على تسهيل انتقال المعلومات وإنشاء الشبكات.

٨ - واستطرد قائلا إنه وجب إعادة النظر بالكامل في أنشطة التعاون التقني التي تنفذ في إطار برنامج العقد الثاني لوضع نتائج العولمة في الاعتبار. وأتاح تقييم البرنامج في منتصف المدة الذي تم في عامي ١٩٩٧-١٩٩٦ ملاحظة أنه ينبغي مضاعفة الجهود لترجمة الأهداف المحددة إلى برامج حقيقية يمكن تعبئة الموارد من أجلها. وكان ينبغي كذلك تعزيز آليات التنفيذ الخاصة على الصعيد الوطني، وإنشاؤها في الأماكن التي ليس لها فيها وجود، وزيادة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في أنشطة العقد الثاني، وتشجيع عقد شراكات ذات علاقات أوثق بين المؤسسات الرائدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية ومجتمع المانحين.

٩ - وأشار المتكلم إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي للزراعة، واليونيدو أنشأت بناء على ذلك في عام ١٩٩٦ التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، وأن مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة اعتمد في دورته الثالثة عشرة سنة ١٩٩٧ خطة عمل تحدد بدقة التدابير الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي لبلوغ أهداف التحالف. وتنص هذه الخطة بصفة خاصة على وضع إطار مؤسسي يكفل للأفارقة الاحتفاظ بسيطرتهم على التحالف. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل، اتخذت اللجنة قرارا طلبت فيه تنظيم

اجتماع بين الجهات المانحة وهيئات تمويل التنمية. ولن يتسنى تحقيق الأهداف الموضوعة إلا إذا جرى إدماجهما في مذكرات الاستراتيجية القطرية، وخطط الأمم المتحدة الإطارية الجديدة للمساعدة على التنمية.

١٠ - واختتم المتكلم حديثه بالإحالة إلى إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمد مؤخرا في هراري، والذي يفيد بأن اقتصاد البلدان الأفريقية، بدون تنمية صناعية مستدامة، سيظل يعاني من أزمة دائمة، ومن الاعتماد على المعونة الإنسانية، ومن تفاقم الفقر، واليأس، وعدم الاستقرار السياسي بما لذلك من آثار وخيمة على السلام والاستقرار العالميين.

١١ - **السيد برتوتشي** (مدير شعبة الحكم والإدارة العامة والمالية العامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/52/428)، وأشار إلى أن الجمعية العامة بحثت هذه المسألة في عدة دورات وأنها اتخذت عددا من القرارات في هذا الشأن لا سيما القرار ١٠٦/٥٠. وأشار أيضا إلى أحكام الفقرة ٧ من القرار ٢٢٥/٥٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية الذي تؤكد فيه الجمعية العامة ضرورة توافر نظم إدارة عامة سليمة وتتصف بالكفاءة عن طريق تعزيز شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص وتوفير بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص.

١٢ - وذكر المتكلم أن التقرير A/52/428، وهو التقرير الثاني المقدم من الأمين العام، يختلف عن التقرير السابق في أنه يقدم قائمة بأنشطة هيئات الأمم المتحدة مرتبة وفقا للموضوعات. وقد أسهمت فيه ثلاث عشرة هيئة مبرهنة بذلك على مدى الأهمية التي توليها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة وتنمية القطاع الخاص. وإذا كان لهذا الموضوع ذلك الصدى فالسبب في ذلك يعود إلى أن البلدان تواجه اليوم ديناميات واسعة ومعقدة في الوقت نفسه - عولمة الاقتصاد، وإشاعة الديمقراطية، والمشاكل البيئية، والفساد، والعجز في الميزانية وفي التجارة الخارجية، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، والثورة المعلوماتية، والدور المتنامي للقطاع الخاص والمجتمع المدني - وهذه الديناميات تتطلب إعادة تحديد نصيب إسهام القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد.

١٣ - ولقد أجرت الحكومات في هذا السياق إصلاحات تهدف من ناحية إلى تنمية القطاع الخاص بمختلف الوسائل (مضاعفة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، والتحول إلى القطاع الخاص، والانفتاح على الخارج، وإعادة تشكيل هيكل الصناعات العسكرية من أجل الأسواق المدنية، وتمويل القطاع الخاص للهياكل الأساسية، وتحالف الأمم المتحدة مع القطاع الخاص،...) وتهدف من ناحية أخرى إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة تدابير متعلقة بإلغاء القيود الإدارية وبتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

١٤ - وبعد أن سرد السيد برتوتشي مختلف الموضوعات التي دار حولها تقرير الأمين العام، وجه اهتمام اللجنة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة (E/1997/86) الذي يتعلق بصفة خاصة بتهيئة الظروف الملائمة لتنمية القطاع الخاص، والذي يمكن الإحالة في شأنه إلى وثائق المعلومات التي أعدتها الأمانة العامة والتي تحمل الرمزين ST/SG/AC.6/1997/L.6 و L.7.

١٥ - **السيد كيسيري** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد ما للتعاون من أجل التنمية الصناعية من أهمية لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتحديثها. وبعد أن سجل أعمال

تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، رحب بالتوصيات الصادرة عن تقييم العقد في منتصفه، وبالتوجيهات التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية، وبدور اليونيدو وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه مع التركيز على تقديم الدعم التقني والمالي حتى يتسنى لأفريقيا تحقيق أهداف البرنامج.

١٦ - وقال فيما يتعلق بمسألتي المشاريع والتنمية إن للدولة دورا حيويا عليها أن تضطلع به عند تهيئتها الظروف المواتية لإنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة. وأضاف أن على الدولة توفير نظام حر وعادل للمنافسة داخل اقتصادات السوق، وإنفاذ إلغاء القيود الإدارية اللازم للحد من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأردف قائلا من ناحية أخرى إن على الدولة حماية الصناعات الجديدة التي لا تزال هشة، عن طريق توفير الدعم المؤسسي لها، والهياكل الأساسية، والخدمات التي لا يستطيع السوق توفيرها لها والتي لا سبيل بدونها إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص.

١٧ - ومضى قائلا في هذا الصدد إنه ينبغي تهنئة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو على الأعمال التي نفذوها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ينبغي تشجيع كافة المبادرات الرامية إلى مضاعفة التبادل التجاري بين البلدان، وشبكات المشاريع، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطبيق المقررات التي اتخذت في مؤتمرات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي وردت في الفصل ٣٠ من برنامج عمل القرن ٢١.

١٨ - واستطرد قائلا فيما يتعلق بمجال آخر إن مسألة التحول إلى القطاع الخاص وإصلاح القطاع العام ما زالت موضوع الساعة في العديد من البلدان النامية، وإنه ينبغي للدولة أن تضطلع بدور كبير في تهيئة المناخ المناسب لإعادة هيكلة السوق.

١٩ - وفي النهاية أكد السيد كيسيري أهمية التوصيات الصادرة عن الأمين العام في الفصل التاسع من التقرير، لا سيما تلك المتعلقة بالأعمال التي ينتظر من الأمم المتحدة تقديمها، ومتابعة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، وتنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتهيئة بيئة مواتية من أجل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص لخدمة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٢٠ - **السيد غراف** (لكسمبرغ): قال بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واستونيا، وبلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، وهنغاريا، فضلا عن النرويج، إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تضطلع بدور رئيسي في معظم البلدان النامية لأن ازدهارها يشجع على خلق العمالة، والاستقرار الاجتماعي، ونشر مبادرات مباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع الصادرات وتنوعها. ومن ثم كانت أهمية الأعمال التي أجرتها مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالإئتمانات الصغيرة وتشجيع ثقافة الأعمال الحرة ومباشرتها.

٢١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيواصل المشاركة النشطة في الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على صعيد الاقتصاد الكلي ومن خلال إعادة تشكيل الأطر التشريعية والتنظيمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح النظم القضائية على حد سواء. إذ لا يمكن للنمو الاقتصادي والتنمية أن يستغلا كافة إمكاناتهما بدون توفر الإدارة السليمة للشؤون العامة.

٢٢ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الرامية إلى إقامة شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام عن طريق إنشاء مراكز دعم بوسعها تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها. ومضى قائلا إنه ينبغي في هذا السياق الإشادة أيضا بوضع البرامج التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى المعلومات، وتشجيع التعاون المباشر بين أصحاب المشاريع، لا سيما عن طريق تبادل أفضل الممارسات.

٢٣ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد أهداف برامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرامية إلى تعزيز القدرات على الصعيد المحلي مع مراعاة الروابط القائمة بين الاستثمارات والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وأضاف أنه ينبغي تشجيع تخصص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روابطها مع المشاريع المتعددة الجنسية، وأن على الحكومات والمنظمات الدولية أيضا العمل على تنظيم تطور التكنولوجيا وتنمية القدرات لكون ذلك جانبا حيويا لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن الحصول على الائتمان يشكل واحدا من العوائق الكبرى التي تحول دون تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوجه عام، والشركات المتناهية الصغر بوجه خاص. ويعد صك الائتمان الصغير عنصرا أساسيا لتلبية الاحتياجات المالية للأطراف الفاعلة التي لا تستطيع تقديم الضمانات اللازمة للنظام المصرفي التقليدي، لا سيما المشاريع المملوكة لفرد واحد التي تديرها النساء والتي بوسعها الإسهام في إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أنه ينبغي التذكير في هذا الصدد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل أيضا أداة هامة لمكافحة الفقر، كما أنها تسهم في انخراط الفئات المحرومة في المجتمع.

٢٥ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيظل يؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل القاعدة التي يمكن على أساسها بناء قطاع خاص يتسم بالحيوية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي تلقى من ذلك المنظور باهتمام المقترحات التي طرحها الأمين العام في تقريره المعنون: "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، والتي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٢٦ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للنمو ويقوم عليه نجاح التنمية. فالعلاقات بين المشاريع - سواء كانت شركات متعددة الجنسية أو مشاريع صغيرة ومتوسطة أو مشاريع صغرى - والتنمية هي في صميم النقاش القائم بشأن التنمية المستدامة.

٢٧ - وأضاف أنه لذلك من المؤسف أن يقتصر تقرير الأمين العام (A/52/428) على سرد الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة في حين أن قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٨ يدعو إلى إجراء دراسة مستفيضة من شأنها تركيز العمل الجاري في هذا المجال من جديد.

٢٨ - وأوضح أن إلغاء الاحتكار، على سبيل المثال، يمكن أن يضطلع بدور أساسي، ذلك أن الاحتكارات العامة والخاصة كثيرا ما تعيق النمو الاقتصادي: ويكفي دليلا على ذلك غياب التنافس في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يسهم في عزل العديد من البلدان عن الطرقات السريعة للمعلومات.

٢٩ - وثمة، في رأيه، موضوع آخر، إنشاء نظام تنافسي أنه يشكل أحد الأهداف الرئيسية لخطط التحول إلى القطاع الخاص للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، فإن الأمين العام يؤكد أن التحول إلى القطاع الخاص قد ولد نتائج سيئة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب غياب الأطر القانونية والأسواق المالية الملائمة. لكن البلدان المعنية تمكنت بسرعة من تحرير اقتصادها من قبضة الدولة، وتوطيد مباشرة الأعمال الحرة واستحداث تغييرات في أسواقها ذات بعد تاريخي. فقد مكن اللجوء إلى نظام السندات المستحدث من إشراك العمال بصفة فورية في عملية خلق أسواق مالية. وفضلا عن ذلك، فإنه من غير المرغوب فيه انتظار وضع الأطر القانونية والتنظيمية الضرورية من أجل التحول إلى القطاع الخاص، ذلك أنه بإمكان العمليتين أن تتما جنبا إلى جنب.

٣٠ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام ينحى أيضا إلى بيان أن منظمي المشاريع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية يختلفون عن نظرائهم في البلدان الأخرى ويحتاجون بالتالي إلى مساعدة خاصة. غير أنه، وعلى العكس من ذلك قطعا، فإن انهيار هياكل الإنتاج التابعة للدولة، ولد ازدهارا حقيقيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثبتا على هذا النحو أن السكان لا يحتاجون البتة إلى حلقات دراسية لتعلم ممارسة التجارة.

٣١ - ومن جهة أخرى، يوجد عنصر أساسي في جميع ما يتصل بإنشاء سوق تنافسية، وبالتحول إلى القطاع الخاص وتوطيد مباشرة الأعمال الحرة، ألا وهو إدارة رشيدة للشؤون العامة وقمع الفساد. ذلك أنه بمجرد تطبيق تنظيمات معقدة، ونظم تجارية تقوم على منح تصاريح ورخص والإبقاء على الاحتكار العام أو الخاص، يتفشى الفساد. لذلك يجب الترحيب بالجهود المبذولة إثر إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفساد وأعمال الفساد في المعاملات التجارية الدولية، لا سيما من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

٣٢ - وأشار إلى أن العديد من الوفود تطرقت إلى الفوضى التي تهز الأسواق المالية الآسيوية ودعت صندوق النقد الدولي والحكومات في المنطقة إلى وضع تنظيمات من شأنها أن تخفف من تقلب الأسواق وتسترد الثقة في نفوس المستثمرين. وأيا كانت أهمية تلك التدابير العاجلة، فأنه يجب ألا ننسى أن الأسواق تتحرك بوجه خاص نتيجة لما قد تراه في السياسات الاقتصادية الجارية: فإدارة سليمة وشفافة ستطمئنها بصفة أكبر من سياسة ضعيفة تخفي مشاكل هيكلية. ولذلك يجب تفادي الانعزال عن النظام المالي الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يعيق على نحو خطير آفاق النمو، بل التأكد من أن السياسة الاقتصادية الوطنية تطبق مبدأ السوق المفتوحة، حتى يتسنى الاستفادة من منافع العولمة والتقليل في الوقت ذاته من شأن المخاطر التي تنتج عنها. وذكر في هذا الصدد، أن إعلان قمة دنفر يدعو سلطات المراقبة إلى الوقاية من مخاطر "العدوى" المرتبطة بالعولمة وإلى تشجيع الاستقرار المالي دون النيل من فوائد العولمة، وتحرير الاقتصاد والمنافسة.

٣٣ - وفي اعتقاده أنه يتعين على الحكومات أيضا توفير ظروف مؤاتية لإحداث مشاريع ذات أداء جيد وفرص عمل ذات جودة عالية، في إطار احترام التدابير الدنيا لتشريعات العمل - تجريم عمل الأطفال، وحرية إنشاء الجمعيات، والتفاوض بشأن العودة الجماعية ومبدأ عدم التمييز. واعتبر أن ذلك لا يفي بمطلب أخلاقي فقط، بل هي الطريقة الوحيدة لضمان الاستقرار الذي يستلزمه نمط التنمية المستدامة الكفيلة بجعل المشاريع تزدهر.

٣٤ - ومضى يقول إنه يجب التشديد في هذا الصدد على موضوع للتفكير جدير بالعناية، وهو موضوع دور المشاريع في النهوض بالتنمية المستدامة. فقد نحت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة والمناقشة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تأكيد أن نشاط القطاع الخاص لن يكون له في أفضل الحالات أثر في أهداف التنمية المستدامة، وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية، وفي أسوئها أنه يضايقها. والحال أن المشاريع بما تولده من مرتبات، وبتشجيعها النمو الاقتصادي وبتوليدها عائدات ضريبية، وبدورها بوصفها من العناصر الاقتصادية، تشكل عنصرا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالإدارة السليمة للشؤون العامة تقوم على منح المشاريع إطارا مواتيا لتحقيق تلك المهمة. وختم بقوله إن على الأمم المتحدة بالتالي أن تعكف على دراسة مسألة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية المستدامة.

٣٥ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الإصلاح الإداري والهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أمر ضروري، لزيادة فعالية أنشطتها ولجعلها تستجيب بصفة أفضل لحاجات البلدان الأعضاء. وحيا في هذا الصدد اتجاهات إعادة تشكيل هيكل المنظمة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المرحلة الثانية للإصلاح.

٣٦ - ومضى يقول إنه نظرا إلى أن اليونيدو ستركز جهودها على مجالين يحظيان بالأولوية في مجال تطوير التعاون الصناعي، ألا وهما تعزيز القدرات الصناعية والتنمية الصناعية المستدامة، فإنه من الأهمية بمكان وضع أولويات قطاعية وذات مواضيع محددة. وفي إطار التوجهات ذات الأولوية في نشاط اليونيدو، يؤيد الاتحاد الروسي الإجراءات الرامية، بصفة خاصة، إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية وتيسير عمليات نقل التكنولوجيا. ومن رأيه أنه ينبغي أيضا اعتبار الاتجاه العالمي المتعاظم في مجال تطوير الشراكات التقنية والصناعية بين القطاعين العام والخاص في المجال الاقتصادي، في تنظيم أنشطة اليونيدو حسب القطاع والموضوع.

٣٧ - وأعرب عن تقدير الوفد الروسي للتدابير التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة المختلفة من أجل تطبيق قراري الجمعية العامة ١٨٠/٤٨ و ١٠٦/٥٠ المتعلقين بالمشاريع والتنمية. وينبغي لإنشاء لجنة المؤسسات وتيسير التجارة والتنمية، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن ينشط الأعمال في هذا المجال. وتعكس نتائج الدورة الأولى للجنة التي توصلت في نهايتها إلى استنتاجات بشأن تنمية المشاريع، الاحتياجات الحقيقية لمختلف مجموعات البلدان وتشكل قاعدة مفيدة لأعمالها اللاحقة. وتنطوي إحدى النتائج المستخلصة من وضع استراتيجيات لتنمية المشاريع، نظرا للخاصيات، على فائدة خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على السواء. ورحب في هذا الصدد بتشديد الأشغال التحليلية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دور الحكومة والقطاع الخاص في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعاون

بين المشاريع، وتطوير قدرات المشاريع وآثار تحليل الاقتصاد والتجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٨ - وأعرب عن دعم الاتحاد الروسي للجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونيدو، والمنظمة العالمية للتجارة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ولا سيما إنشاء فريق مشترك بين أمانتي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/والاتحاد الاقتصادي الأوروبي يعنى بمسائل تنمية المشاريع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن البرنامج الإقليمي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ويتعين على الفريق في رأيه، أن يوطد تنمية القطاع الخاص، وأن يسهم في تطوير مباشرة الأعمال الحرة وتوفير ظروف مؤاتية لنشاط المشاريع في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق. وذكر أن روسيا أنشأت قطاعا خاصا مستداما. وتعد ٠٠٠ ١٢٥ مشروع يمثل إنتاجها ٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتشغل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليوم ما يربو عن ١٢ مليون نسمة، وهو ما يعادل ١٠ في المائة من مجموع العاملين. وتم سنة ١٩٩٦ إنشاء مليون فرصة عمل جديدة بسبب تنمية المشاريع الصغيرة. وحددت السلطات الاتحاديـــة والمحلية هدفا يتمثل في رفع عدد الأشخاص العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة. ويستلزم بلوغ هذا الهدف جهودا وموارد مالية إضافية في المجالات ذات الأولوية لتنمية المشاريع مثل تأمين الظروف الاقتصادية والقانونية المؤاتية لنشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدراتها على المنافسة، وتيسير وصولها إلى الأسواق والحصول على الائتمان، وتعزيز الهياكل الأساسية في قطاع الخدمات وتدريب مباشري الأعمال الحرة حتى يكونوا قادرين على العمل في ظروف اقتصاد السوق. وذكر في الختام أن الاتحاد الروسي يعول، من أجل بلوغ هذه الغاية، على دعم شركائه الثنائيين التقليديين وعلى المعونة التقنية التي تقدمها المنظمات الدولية ذات الصلة.

٣٩ - **السيد صاغيي كابليرو** (باراغواي): قال متحدثا باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو إنه يجب على التعاون من أجل التنمية الصناعية والزراعية أن يندمج في بيئة دولية مؤاتية تمكن من رواج منتجات البلدان النامية في الأسواق العالمية، ومن وضع آليات مؤاتية للتنمية وتيسير الحصول على التقنيات التي تساعد على أكبر قدر من التنافس.

٤٠ - وأضاف أنه بالنسبة إلى بلدان مجموعة ريو، هناك أهمية خاصة للإبقاء على صلاحيات اليونيدو وتعزيزها في مجال التعاون الصناعي. وقال إنه ينبغي الترحيب بصفة خاصة باعتماد الاجتماع السابع عشر لمجلس التنمية الصناعية خطة عمل لمستقبل اليونيدو تحدد آليات جديدة لتخصيص الموارد آخذة في الاعتبار ما تنطوي عليه المنظمة من مزايا بالمقارنة بما تنطوي عليه هيئات تعاون دولية أخرى.

٤١ - وأعرب عن دعم بلدان مجموعة ريو للبيان المشترك لمجموعة كيرنز لفائدة تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والقضاء على حالات التفاوت التي يشهدها هذا القطاع. وينبغي للإجراءات المحددة خلال مفاوضات أوروغواي في قطاع الزراعة أن تطبق تطبيقا صارما وأن تعزز في إطار مفاوضات جديدة تجريها اللجنة الزراعية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة بشأن الوصول إلى الأسواق وإرساء عمليات مراقبة إجراءات الدعم الداخلية والائتمان لفائدة الصادرات.

٤٢ - وختم بقوله إن مجموعة ريو تعتبر أن تحرير التجارة الزراعية الدولية يسهم على نحو إيجابي في الأمن الغذائي في العالم، إذ يمكن من تنويع المصادر الغذائية ويحفز التنافس الذي يشكل عنصر انخفاض للأسعار.

٤٣ - **السيد عزيز** (تونس): ذكر مشيرا إلى العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا أن منظومة الأمم المتحدة، وضعت بواسطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامجا طموحا لمساعدة القارة على التنمية في القطاع الصناعي.

٤٤ - واعتبر أن المسألة تتصل بتغيير هياكل الاقتصادات الأفريقية، من أجل إحياء الصناعات الزراعية وتطوير القطاعات الصناعية الفرعية المرتبطة بها، الأمر الذي يولد علاقة عضوية بين الصناعة والزراعة، إلى جانب الآثار المترتبة عليها في قطاعات النقل والاتصالات. وهذا المشروع الضخم ينطوي على حشد ملائم للموارد المالية والنهوض بعمليات نقل التكنولوجيا والتدفقات المالية نحو القارة الأفريقية. وقد حدد للقطاع الخاص دور مميز.

٤٥ - وأضاف قائلا إن البلدان الأفريقية، بدعم من اليونيدو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، التزمت بذلك المسار وذلك بالتشديد على رفع قيمة الموارد البشرية والتدريب. على أنه، رغم الدعم الدولي المتجدد أخيرا في إطار التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، فإن المنطقة تعاني من صعوبات جمة في تنفيذ البرنامج.

٤٦ - وهو السبب الذي حدا بالجمعية العامة على الدعوة في قرارها ٩٤/٥٠، في رأيه، إلى تعزيز المعونة المقدمة إلى البلدان الأفريقية، وقد أولت اليونيدو الأولوية إلى التقييم في منتصف مدة العقد الثاني بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية من أجل إنشاء شراكة جديدة والنهوض بتنمية صناعية لأفريقيا محورها القطاع الخاص. وقد أثبت التقييم ضرورة مضاعفة الجهود من أجل ترجمة أهداف العقد إلى نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام (A/52/428) يشدد على أن التنمية ترتبط إلى حد بعيد بمستوى المبادرة من القطاع الخاص وبوجود مناخ مؤات لتنظيم المشاريع، وأن التعبير الحقيقي عن تنمية مباشرة الأعمال الحرة يتوقف على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومضى يقول إنه يجب الترحيب في هذا الصدد بالأعمال التي يقوم بها الأونكتاد واليونيدو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج المؤسسات الأفريقية وتوفير الظروف لإنشاء الكثير من المشاريع.

٤٧ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام يشير إلى أهمية إيجاد التمويل الصغير وخلق بيئة واعدة على مستويي الضريبة والتحرر من القيود الإدارية المفروضة على أنشطة المشاريع المحلية والأجنبية.

٤٨ - وبيَّن أن تونس التي اعتمدت استراتيجية مماثلة لتلك التي وردت في التقرير، تواصل عملها من أجل تحرير الاقتصاد الذي تستبعه إعادة صياغة السياسة المالية، وحفز الاستثمار، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الانفتاح الاقتصادي، وبذل جهود لدعم القدرة التنافسية في قطاعات السياحة والزراعة والصناعة وإنشاء مصرف تونسي للتضامن مكلف بتمويل المشاريع الصغيرة في القطاعات المستبعدة من دائرة المصارف التقليدية.

٤٩ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): قال إن للقطاع الخاص دوره الهام في التنمية الاقتصادية. ويتعين على الدول النامية أن تعمل جاهدة على تهيئة المناخ الملائم الكفيل بالنهوض بدور القطاع الخاص.

٥٠ - وأضاف أن تقرير الأمين العام بشأن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/52/428)، يتضمن بعض العناصر الجيدة، لكن معظم القضايا والأفكار الواردة قد سبق أن تناولتها تقارير أخرى، ونذكر منها على سبيل المثال تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم، وكان من الأفضل أن يحتوي التقرير على استعراض دور أجهزة الأمم المتحدة في دعم دور القطاع الخاص في البلاد النامية. وتأمل مصر أن تسد هذه الثغرة في التقرير القادم.

٥١ - ومضى يقول إن موضوع تصنيع أفريقيا لا يمثل أحد الموضوعات التي تلقى اهتماما من مجتمع المانحين والمؤسسات المتعددة الجنسية. فضلا عن أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لم يتضمن أي توصيات تتعلق بهذا الموضوع. وأعرب عن أمل وفد مصر في أن يلقى برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، الدعم اللازم خلال المدة المتبقية له نظرا إلى أنه من غير المتوقع أن تحقق هذه القارة، وخاصة الدول الأقل نموا، أي تغيير هيكلي في اقتصادها دون وجود قطاع صناعي بها. ولاحظ أن التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا يربط بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية، ويخص القطاعات التي ترتبط بالثروات الطبيعية في أفريقيا بمكان واسع.

٥٢ - وخلص إلى القول إنه على مجتمع المانحين والمؤسسات المتعددة الجنسية أن تنسق أنشطتها في أفريقيا بمشاركة الحكومات الأفريقية. فمن الضروري أن توحد جميع الأطراف جهودها، لا سيما في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا من أجل بناء قدرات القطاع الخاص بها في مجال التصنيع، لا سيما في أقل البلدان نموا.

٥٣ - **السيد اسوسشيرن** (تركيا): قال إن العالم اليوم يشهد تنافسا لم يسبق له مثيل وإن قوى السوق ومبادئ المشاريع الحرة قد حلَّت محل الاقتصاد الموجه. وإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل في خِضَم هذه البيئة، مكانة فريدة ذلك أنها: تنتج بقدر أكبر وتتطلب استثمارات أقل، وهي تخلق فرصا للعمالة، وتصمد بشكل أفضل بفضل مرونتها إزاء التقلبات الاقتصادية، وتتكيف مع تطور الطلب والاستهلاك، وهي في نهاية المطاف، تخدم التنمية الإقليمية المتوازنة وتعمل على تعديل الاختلالات في توزيع الثروات على المستوى الوطني. واستطرد قائلا إن كل المشاريع التركية تقريبا هي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي تشغِّل ما يقارب نصف اليد العاملة في البلاد وتنتج ثلث القيمة المضافة. ومع ذلك فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكو من بعض المشاكل المميزة لها: ومن ذلك الصعوبات في الحصول على قروض، وفي الاستفادة من التدابير المحفزة، وفي مواكبة التقدم التقني وجذب العاملين المؤهلين.

٥٤ - وأعرب عن ترحيبه بالمبادرات التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة وصناديقها، ومن ذلك الدراسة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة ١٩٩٥ حول المؤسسات الناشئة، ومشروع المؤسسات التكنولوجية (امبريتيك) حول تنمية روح حرية المبادرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي قام به قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية، ومن ذلك أيضا المشاريع العديدة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية. وعبَّر عن

موافقته أيضا على الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الأمين العام (A/52/428)، وهي أن الدعم المقدم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة (التأهيل، والمساعدة التقنية، وإسداء المشورة بشأن الإدارة أو بشأن التسويق) تكون له نتائج أفضل في إطار التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهو تعاون محدود جدا في تركيا. وأردف قائلا إنه يظهر أن هناك قناعة في بعض الأوساط بأن التحول إلى القطاع الخاص هو في الوقت نفسه ضرورة لا مرد لها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكنها إلى حد ما أن تملأ الفراغ الناشئ عن تراجع دور الدولة، ويجدر بمنظومة الأمم المتحدة حينئذ أن تستمر في تقديم دعمها لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض تنميتها.

٥٥ - **السيد يوان شاوفو** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن تجربة بعض البلدان قد أثبتت أن التحول إلى القطاع الخاص ليس إكسير التنمية الاقتصادية، وليس هو المَخرج الوحيد الممكن أمام إصلاح المشاريع. واستطرد قائلا إنه يجب التفكير في التحول إلى القطاع الخاص بحسب خصوصية كل بلد وبحسب ضرورة التكيف مع قوى السوق ومع متطلبات العولمة وتحرير المبادلات. فمؤسسات الدولة في الصين تحتاج إلى إعادة التنظيم لكي تستجيب لاحتياجات اقتصاد السوق. وقد ينشأ عن ذلك من جهة أولى تجمعات كبيرة تنافسية إلى درجة عالية، وتقوم بصفقات إقليمية ودولية، وإلى ظهور مشاريع صغيرة من جهة ثانية في شكل مؤسسات توصية بالأسهم.

٥٦ - وقال إنه علاوة على إصلاح المشاريع، لا بد من تعزيز روح حرية المبادرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد لتحقيق ذلك من تهيئة بيئة اجتماعية ملائمة، مما يستوجب دعم الدولة والمجتمع سواء فيما يخص التأهيل، أو فيما يخص تقوية الهياكل الأساسية، أو فيما يخص التنسيق فيما بين المؤسسات. وقال إن الدولة بإمكانها على صعيد آخر أن تتدخل لتنظيم الاقتصاد الكلي من أجل الحد من المخاطر التي تتهدد المشاريع، وتعزيز القوانين لتوفير حماية قانونية للمشاريع، وتحسين آليات السوق، وتقليص القيود الإدارية، وخلق منظومة من المؤسسات النقدية لتسهيل تعبئة الموارد. واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، يجب عليها أيضا أن تساهم في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبلدان النامية، عن طريق المؤسسات المختلطة، والدخول بالمشاركة، ونقل التكنولوجيا أو حتى عن طريق منح التراخيص.

٥٧ - وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، والمؤسسات الإقليمية تساهم جميعها بصفة فاعلة في توسع المشاريع الحرة في البلدان النامية، ويمكنها حينئذ أن تسهل التنسيق بين المشاريع الحرة لمختلف البلدان. وتأمل الصين في أن تتمكن من الاستفادة من برامج التعاون العالمية والإقليمية وتنوي إفادة بلدان أخرى من تجربتها.

٥٨ - وأضاف قائلا إن التنمية الصناعية هي أمر أساسي في عملية التحديث، لتمكين البلدان النامية من تحقيق نمو اقتصادي مستقر وتحقيق تنمية مستدامة. وقال إنه ينبغي لدعم المجتمع العالمي أن يكمل جهود كل بلد في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي ينبغي أن يكون الغرض منه هو التنمية الصناعية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، ومقاومة البطالة.

٥٩ - واستطرد قائلا إن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهي جهاز مركزي لتنسيق التنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة، تعمل جاهدة لتعزيز النمو الصناعي والتعاون الدولي في هذا المجال، ولمساعدة

البلدان النامية في القضاء على الفقر وعلى إعطاء الدفع لاقتصادهم. وإن الحكومة الصينية عازمة على مواصلة التعاون الوثيق مع المنظمة وتحث البلدان الأخرى على الاقتداء بما تفعله وعلى اتخاذ تدابير ملموسة.

٦٠ - **السيدة أموا** (غانا): ذكّرت بأن البلدان النامية في مجملها قد زادت من حصتها من الإنتاج الصناعي العالمي، غير أن أفريقيا بالرغم من تكييف سياسات التصنيع، قد شهدت تراجعا تدريجيا، حيث انخفض الإنتاج من ٠,٦ في المائة سنة ١٩٧٠ إلى ٠,٣ في المائة سنة ١٩٩٥. ويُخشى أن تتعرض القارة الأفريقية للتهميش المتزايد نظرا لأنها لا تعول إلا على بعض المنتوجات الأساسية، ولأن الهياكل الأساسية بها غير مناسبة والوسائل الصناعية ومؤهلات الموارد البشرية غير كافية، ومما يزيد الأمر سوءا هو أن الصناعات المحلية لم تتمكن من مواجهة منافسة الواردات الرخيصة التي تعقبت تحرير المبادلات.

٦١ - واستطردت قائلة إن تصنيع أفريقيا من شأنه أن يكون محركا للنمو، وأن يوفر حلا مستديما للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها القارة. وقد اتُخذت المبادرات الأساسية لتصنيع المنطقة في إطار عقدي التنمية الصناعية لأفريقيا، بالإضافة إلى التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي أنشئ في أبيجان سنة ١٩٩٦. بيد أن الاستراتيجيات الموضوعة لم تُعتمد على مستوى البلدان، كما أن القطاع الخاص في أفريقيا لم يكن قادرا على القيام بدوره، علاوة على أن الدعم المالي لم يكن كافيا. وأضافت قائلة إن مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة اعتمد خطط عمل تتمحور حول التدابير الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية من أجل تسهيل تحول الاقتصادات الأفريقية وإدماج "التحالف" في عملية التنمية، وتعبئة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار تعاون وثيق مع مختلف الشركاء في التحالف مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والقطاع الخاص، والأوساط الصناعية عموما. وأضافت قائلة إنه يمكن لأفريقيا على صعيد آخر أن تستفيد من تجربة شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وذلك مثلا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم جهود بلدان المنطقة وأن يشارك في بناء الهياكل الأساسية وإنشاء المؤسسات الضرورية لحسن سير السوق والقطاع الخاص. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تشارك في عملية التصنيع في القارة الأفريقية بمساعدتها على اتباع طرق أثبتت جدواها في آسيا.

٦٢ - **السيد لانجليه** (نيوزيلندا): قال إن للقطاع الخاص دورا جوهريا في التنمية، ليس في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، ولكن أيضا ضمن تعزيز الأعمال الحرة الوطنية. وإن الأمين العام قد أشار في تقريره إلى أن النمو الاقتصادي يقوم في جزء كبير منه على مستوى المبادرة الخاصة وعلى وجود جو ملائم لإنشاء الأعمال الحرة. وإنه من الجوهري على هذا الأساس إنشاء جو ملائم لجذب رأس المال الخاص، ولتعزيز استقرار الاستثمارات، ولتوفير مساعدة أساسية للبلدان الأكثر فقرا. وأضاف قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن لها أن تساهم في ذلك بتعزيز القدرات مثلا على مستوى الهياكل الأساسية وكذلك على مستوى المؤسسات، وبالعمل على أن يكون النمو الاقتصادي متوازنا ومستداما. وإن استراتيجية نيوزيلندا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تتمحور حول تنمية القطاع الخاص، وليس أدل على ذلك من برنامج الاستثمار والتنمية لجزر المحيط الهادئ الذي يرمي إلى إنشاء مشاريع حرة جديدة تكون مختلطة، وإلى تسهيل تبادل الأفكار والتكنولوجيات عبر التأهيل، وإلى إرسال مستشارين وإعارة الموظفين. وقال إنه لا بد من التفكير مع ذلك بأن المساعدة الإنمائية الرسمية من جهة والاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى يقومان كلاهما بأدوار مختلفة، حتى وإن كانا يساهمان كل من جانبه في التنمية الاقتصادية، وقد ذكّر الأمين العام بهذا في تقريره وكان محقا في ذلك.

٦٣ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): يعتقد بأن تقرير الأمين العام (A/52/480) يسلط الأضواء بشكل مفيد على تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا. ويذكّر بأن كوت ديفوار قد مرت بأزمة حادة في الثمانينات، مردها انخفاض أسعار البن والكاكاو، وقد أثار ذلك قصور نموذج التنمية القائمة على الزراعة. وأضاف أن بلده قد أدرك حينئذ أن عليه أن يقيم أسسا صناعية متمكنة ويتخذ التدابير الرامية إلى تنمية القطاع الخاص وإلى تنفيذ استراتيجيات قطاعية ملائمة. كما بُذلت جهود لتنمية قطاع الخدمات والصادرات من خلال تنويع الأسواق والشركات، والإسراع بإنشاء مجال شبه إقليمي للاندماج الاقتصادي.

٦٤ - واستطرد قائلا إن التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي أنشئ في أبيجان قبل عام، إنما هو مبادرة أفريقية محضة ترمي إلى إقامة آليات حيوية لإعطاء نفس جديد لتنفيذ برنامج عقدي التنمية الصناعية لأفريقيا وللتعجيل بتصنيع القارة وتحويل اقتصادها. ونظرا لأن التصنيع والمنافسة يقومان على خيار وعلى التزام، فإن التحالف سيعمل على حمل الأفارقة على تحديد أهداف لتنميتهم الصناعية ولوضع استراتيجيات تُبتغى، ولدعوة المجتمع الدولي للمشاركة بصفة أكبر في التنمية الصناعية لأفريقيا عن طريق تعزيز القدرات الوطنية وتشجيع التعاون الصناعي فيما بين البلدان الأفريقية أملا في إحداث وفورات الحجم وفي تعزيز التنمية البيئية الدائمة.

٦٥ - وأردف قائلا إنه قد اعتُمدت خطة عمل عقب إنشاء التحالف. وقد طُلب من السلطات الإيفوارية وضع إطار مؤسسي لتنفيذ هذه الخطة بالتعاون الوثيق مع المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعكس التحالف نظرة بيّنة لأهداف البلدان الأفريقية ويعرض خطة عمل ملموسة تحظى بدعم واسع في القارة. وأضاف أن المنطقة تحتاج الآن إلى دعم المجتمع الدولي لتنفيذ برامج البلدان.

٦٦ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إن السودان قد وضع استراتيجية للتنمية الصناعية للسنوات الخمس المقبلة. وتستهدف هذه الاستراتيجية رفع مساهمة الصناعات التحويلية من الصادرات الصناعية لنصف العام الحالي ١٩٩٧ البالغ قدرها ١٠٢ مليون دولار من ٩ في المائة إلى ٣٠ في المائة، وإلى تحسين جودة المنتجات، سيما في قطاع الصناعات الغذائية، حتى تصبح مطابقة للمعايير الدولية. وقد وضع وزير الصناعة بالإضافة إلى ذلك شروطا متشددة لتعزيز التنمية الصناعية في السودان تمهيدا لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٧ - وقال إن الصناعة السودانية قد تضررت بدرجة كبيرة من برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق. ولئن كانت السياسة التي اعتمدتها الحكومة مفيدة في مجمل الاقتصاد، فإن القطاع الصناعي قد شهد نسبة نمو سلبي، ولن يدوم هذا الوضع طويلا حيث أن الوضع سيتحسن بدرجة كبيرة على الأجل المتوسط والطويل.

٦٨ - وقال بشأن تقرير الأمين العام حول تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (A/52/480) إن السودان يـــود أن يؤكد على أن التنمية الصناعية هي أساس عملية التنمية العامة وأن القارة الأفريقية لا يمكن أن تستغني عنه إذا ما كانت ترغب في أن تصبح قادرة على المنافسة في عصر العولمة وتحرير السوق عوض الاكتفاء بإنتاج المواد الأولية.

٦٩ - وأضاف قائلا إن تواضع النتائج المحرزة أثناء عقدي التنمية الصناعية لأفريقيا يعود إلى الظروف الاقتصادية الصعبة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وإلى قلة الموارد المجندة لتنفيذ برامج العقدين، وإلى ثقل الدين الخارجي، وضعف الوسائل والكفاءات المتاحة للقطاع الخاص، وعدم احترام الالتزامات المتخذة في

إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعطاء الأفضلية للمساعدة الثنائية، على حساب التعاون المتعدد الأطراف، وقلة الاهتمام البادي من المتقدمين الأساسيين بالعطايا والمؤسسات المالية الدولية ببرامج العقدين، بحجة أنها لم تشارك في إعدادها. ومن الأسباب الأخرى التي تفسر قصور النتائج المحرزة أيضا هي التخفيض المستمر من ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لعقدي التنمية الصناعية لأفريقيا، الذي يتأكد مرة أخرى بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وبميزانية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للسنوات القادمة (أقل بنسبة ٢٠ في المائة من الفترة السابقة).

٧٠ - واستطرد قائلا إنه من الآن فصاعدا، فإن التوصيات الواردة في التقرير لن تسمح بوضع أسس التنمية الصناعية في أفريقيا نظرا لأن هذه التوصيات لا تبدي أية إشارة صريحة لالتزامات المجتمع الدولي إزاء أفريقيا ولا لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، التي تعاني من العولمة ومن تحرير الاقتصاد ولا يمكنها على هذا الأساس التدخل على صعيد الأسواق العالمية فما بالك بقدرتها على المنافسة. وقال إنه يتعين لذلك حل مشكلة الديون الخارجية حتى تتمكن البلدان الأفريقية من تسخير مواردها المتواضعة للتنمية الصناعية، ويتمكن المجتمع الدولي من تخصيص ما يكفي من الموارد للتنمية الصناعية في أفريقيا، وحتى تتاح لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ ولايتها، ويتعين إيلاء اهتمام خاص للتأكيد على أهمية الموارد البشرية للبلدان المعنية التي من دونها لا يمكن أن تتحقق التنمية الصناعية، ولا بد أيضا من تقوية قدرات القطاع العام والخاص للبلدان الأفريقية للسماح لها بالمشاركة بصفة فعالة ومتوازنة في الأنشطة الإنتاجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ولا سيما إلى أفريقيا.

٧١ - وأضاف قائلا إن مساهمة المجتمع الدولي في التنمية الصناعية لأفريقيا ستعود بالفائدة على كل البلدان بما في ذلك البلدان النامية، لأن تقلص السوق العالمية سيضر بصادراتها وسيزيد من تفاقم البطالة. وأردف قائلا إن نمو الاقتصاد العالمي وتحسن أحوال الشعوب يتطلبان تنمية متوازنة في جميع البلدان.

٧٢ - **السيد ريفا** (أوكرانيا): أكد على أنه بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة تنظيم وتنشيط أعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن المنظمة ما زالت في وضع حرج نظرا لانسحاب بعض البلدان التي كانت من المساهمين الكبار. ومن الأهمية بمكان اليوم أن تعمل المنظمة على ترشيد أعمالها وتركيز جهودها على الأولوية الفعلية، ولا بد أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر، مصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عند وضع برامج التعاون التقني. وقال إن أوكرانيا ترحب بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة من أجل دعم تنمية الأعمال الحرة وتعزيز القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومن هذه الهيئات خص بالذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي عززت حضورها في أوروبا الشرقية وفي آسيا الوسطى. وذكر أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقوم من جانبها بدور فعال بتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٧٣ - واستطرد قائلا إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق استعملت التحول إلى القطاع الخاص كوسيلة لتسريع هذا النسق، وإنه يجدر بها وضع إطار قانوني وهياكل أساسية مصرفية وأن تركز اهتمامها على المسائل المتصلة بالاحتكار وبالمنافسة وبإنشاء بيئة ملائمة.

٧٤ - وقال إن أوكرانيا هي الآن بصدد وضع الأسس القانونية الضرورية لتنمية المشاريع الصغيرة بعدة أساليب منها البرنامج الإنمائي الذي يغطي فترة السنتين. وأضاف أن من المشاكل الأساسية الأخرى التي يتعين على البلدان حلها هي إعادة تنظيم صناعة الأسلحة وتهيئتها لأغراض مدنية. وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإمكانهما أن يقوما بدور هام في تحقيق هذه المهام، لا سيما بتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية وبتوفير دعم منتظم.

٧٥ - واستطرد قائلا إن تعبئة الاستثمارات والموارد والتكنولوجيا الضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامتين يتطلب من المبادلات الدولية أن تتحقق في إطار الشفافية والاستقرار.

٧٦ - **السيد دلاميني** (سوازيلند): قال إن تقرير الأمين العام (A/52/480) يصف بالتفصيل اتجاهات التنمية الصناعية على الصعيد العالمي والتقدم المحرز في هذا المجال، كما يشير إلى الإمكانيات الكبيرة لدخول الأسواق وللحصول على تكنولوجيات جديدة القائمة أمام البلدان النامية. غير أن هذه البلدان لا يمكنها جميعها أن تستفيد من ذلك ولا سيما البلدان الأقل نموا التي ما زالت مهمَّشة بسبب قلة مواردها. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق أن يقلل المجتمع الدولي من الاختلالات من خلال دعم الظروف الاقتصادية الملائمة للتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٧٧ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من النمو العالمي المتواصل منذ سنة ١٩٧٤، فإن هناك بلدانا أفريقية كثيرة ما زالت مصنفة ضمن قائمة البلدان الأقل نموا. وما زالت بلدان المنطقة تعاني من مشاكل التضخم المرتفعة ومن البطالة. وإن تقلص رؤوس الأموال الواردة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية وقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلبان تعبئة متزايدة للموارد الداخلية. وقد أصبح عبء الديون لا يُحتمل لعدد كبير من البلدان الأفريقية، إلى درجة تهدد نجاح إصلاح المشاريع الحرة الرامية لتحقيق الدوام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وإنه من الضروري إذا أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بقلب الاتجاه السائر نحو انخفاض تمويلات المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تزيد من برامج المساعدة الموجهة للبلدان النامية ولا سيما في أفريقيا.

٧٨ - وأردف قائلا إن الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار عملية الإصلاح الجارية قد أفضت إلى نتائج إيجابية وينبغي الترحيب بأن بعض البلدان المتقدمة قد أجـّلت قرارها بالانسحاب من هذه المنظمة الهامة. ويجب أن تتلقى البلدان النامية مساعدة تقنية متزايدة من أجل تعزيز قدراتها وخلق ظروف ملائمة للنمو الصناعي المستدام وللمنافسة الدولية. وإنه من المشجع أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنسيق جهودهما من أجل تعبئة التمويل وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالخصوص بتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقال إنه ينبغي الترحيب أيضا بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتحالف من أجل التصنيع لأفريقيا، فيما يتعلق بالخصوص بتوفير الدعم التقني لتنفيذ البرامج الوطنية.

٧٩ - وأضاف قائلا إنه لا بد من الإقرار بأنه، بالرغم من برامج الإصلاح المحمومة المنفـَّذة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تبقى في وضع حرج، ومن الأهمية بمكان أن تمدها البلدان المتقدمة النمو بالموارد الضرورية لكي تتابع أنشطتها.

٨٠ - واستطرد قائلا إن القطاع الخاص يقوم بدور محرك التنمية الصناعية. وقد قامت سوازيلند، بغرض تهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة، بتحسين الإطار القانوني والإجرائي من خلال إصدار قانون حول تعزيز الاستثمارات، الهدف الأساسي منه هو تسهيل ورود الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى البلدان من خلال التحفيز على الصناعات التحويلية. وإن حماية الاستثمارات قد ضُمنت هي الأخرى بهذا القانون. وأردف قائلا إن القانون الجبائي قد عُدل مرة أخرى للحد من الضرائب المفروضة على الشركات ولرفع القيود عن تبادل الفوائد والأرباح. وقد استُكملت هذه التدابير بعملية تحول إلى القطاع الخاص دؤوبة لبعض القطاعات الأساسية كالاتصالات والمياه والنقل. وان استراتيجية التنمية الوطنية، المتمحورة حول الفرد، تجمع القطاع العام بالقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقال إن الحكومة في جميع مبادراتها، تمنح أهمية كبيرة للشراكة مع القطاع الخاص نظرا لقدرته على تعزيز التنمية الصناعية. ومن المؤسف أن تكون الجهود التي تبذلها السلطات قد استُنفدت بسبب التدهور الكبير للوضع الاقتصادي وبسبب الجفاف وعدة عناصر خارجية المنشأ كاستحالة التنبؤ بأسعار المواد الأساسية والمنافسة المحمومة من أجل الحصول على استثمارات أجنبية مباشرة.

٨١ - وأردف قائلا إن تنمية الهياكل الأساسية، والتصنيع، والاهتمام بالموارد البشرية، ووضع سياسات سليمة تركز على الاقتصاد الكلي تتطلب جميعها دعما منسّقا من هيئات الأمم المتحدة بالإضافة إلى التعاون الفعال فيما بين البلدان النامية التي تتمتع بالوسائل المالية وبالتكنولوجيا الضروريين لإعطاء دفع لاقتصاد البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠